

بيان

بدعوة من المكتب الوطني اجتمعت اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي بالرباط يوم الأحد 8 أكتوبر 2017، في سياق اجتماعي وسياسي يتسم بانصياع الدولة لتوصيات المؤسسات والصناديق المالية الدولية وبالتراجعات المتتالية عن المكتسبات السياسية والاجتماعية والحقوقية من جهة، وإعادة إنتاج نفس الاختلالات البنيوية؛ الديمقراطية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والمجالية، والتضييق على الحريات النقابية وعلى التظاهر السلمي الذي تمارسه الحركات الاحتجاجية الديمقراطية المواطنة من جهة أخرى. واستمرار نفس المقاربات المحاسبية والتجزئية والارتجالية والتقنية لإصلاح التعليم العالي والتي أبانت عن فشلها لافتقادها للرؤية الاستراتيجية وللمنظور الشمولي الوطني والمواطن يجعل من التعليم العالي والبحث العلمي القطب المحرك للتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وبعد نقاش مستفيض وبناء، فإن اللجنة الإدارية:

- تثنى كل ما جاء في كلمة المكتب الوطني التي ألقاها السيد الكاتب العام كما تعبر عن تضامنها وتلاحمها ووقوفها إلى جانب المكتب الوطني للتصدي ومقاومة كل المحاولات اليائسة التي تريد إبعاد النقابة الوطنية للتعليم العالي عن خطها النضالي الديمقراطي والتقدمي؛
- تثنى موقف المكتب الوطني بمقاطعة ورش ما سمي "بتقييم وتطوير النظام البيداغوجي"، وتدعو السيدات والسادة الأساتذة إلى عدم المشاركة في جلسات الحوارات الشكلية التي تنظمها الوزارة بمختلف الجامعات؛
- تثنى المواقف النضالية للمكاتب الجهوية وللسيدات والسادة الأساتذة في المواقع الجامعية وترفض التدبير المركزي لقضايا التعليم العالي وتشجب محاولة القفز على الصلاحيات البيداغوجية للهياكل الجامعية القانونية؛ كما تدعو المكاتب الجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي إلى تنظيم وقفات احتجاجية حين انعقاد جلسات الحوار الصوري المبرمجة مركزياً؛
- تطالب بفتح حوار جاد لتقييم نظام (ل.م.د) برمته، في إطار استراتيجية وطنية واضحة الأهداف والمعالم للنهوض بالبحث العلمي والرفع من جودة التعليم العالي في بلادنا وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية وأسس الحكامة الجيدة للارتقاء بالنظام البيداغوجي في التعليم العالي؛
- تشجب تملص الحكومة المغربية من تنفيذ التزاماتها واتفاقاتها مع النقابة الوطنية للتعليم العالي وتحمل الوزارة الوصية فشل المقاربة التشاركية، كما تحملها عدم جديتها وعدم احترامها لقواعد العمل التشاركي الجاد والمسؤول والمنتج؛
- تطالب بالتزام الحكومة المغربية بتنفيذ ما تم الاتفاق حوله مع النقابة الوطنية للتعليم العالي (رفع الاستثناء على حملة الدكتوراه الفرنسية والدرجة الاستثنائية) والمعالجة الفورية للنقط العالقة في الملف المطلي: إعفاء تعويضات البحث العلمي من الضريبة على الدخل، الخدمة المدنية، رفع الحيف عن الأساتذة الموظفين في إطار أستاذ محاضر، كما تطالب بتحسين الوضعية المادية لهيئة التدريس والبحث وإعفاء البحث العلمي من الضريبة على الدخل؛
- تطالب وزارتي الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي بفتح حوار حقيقي حول المطالب المشروعة الواردة في الملف المطلي لكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمرتبطة بإعادة العمل باللجنة الثلاثية لإصلاح التكوينات الطبية مع توفير المناصب المالية الكافية لمواكبة هذا الإصلاح، وإعادة النظر في المرسوم التطبيقي للمستشفيات الجامعية والإسراع بإنشاء المستشفيات الجامعية بكل من أكادير وطنجة وتقنين العمل بالوقت الكامل المهيأ من خلال إصدار قانون واضح المعالم؛

- تدعو الوزارة الوصية إلى ضرورة المعالجة الفورية للوضعية المقلقة للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين عبر الالتزام بمقتضيات مرسوم تأسيسها وتعزيز استقلاليتها الإدارية والبيداغوجية باعتبارها مؤسسات للتعليم العالي وفق منطوق القانون 01.00 على علاته، واحترام مجالسها المنتخبة وعدم توجيهها مركزياً في محاولة للتحكم بها والاستجابة للمطالب المادية والاعتبارية للمعاملين بها والتي كانت موضوع مذكرة مطلية نقابية موجهة للوزارة (تغيير الإطار للدكاترة والمبرزين والمسار المهني للأساتذة الباحثين والفئات الخاضعة للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية)؛
- تطالب بإصلاح شمولي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي يربط التكوين والبحث العلمي، ويتجه نحو توحيد جميع التكوينات ما بعد البكالوريا في جامعة موحدة كما جاء في القانون 01.00 ويعمل على ديمقراطية تسييرها، في علاقة منسجمة مع قانون أساسي للأساتذة الباحثين متطور عصري ومحفز، يحقق الجودة ويأخذ بعين الاعتبار المهام الجديدة للأستاذ(ة) الباحث(ة)؛
- تؤكد على أن أي إصلاح بيداغوجي يجب أن ينطلق من الشعب ويرتبط بالأستاذ الباحث الممارس على أرض الواقع للمنظومة البيداغوجية إجازة ماستر دكتوراه على غرار النقاش الدائر حالياً في شعب الرياضيات على الصعيد الوطني حول تدريس وتقييم هذه المادة كإحدى جوانب المقاربة العقلانية لمراجعة المنظومة البيداغوجية في الجامعة؛
- تدعو اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الحادي عشر إلى تكثيف جهودها للتحضير للمؤتمر الوطني الحادي عشر الذي سيعلم عن تاريخه في الاجتماع المقبل للجنة الإدارية والذي ستنعقد بعد نهاية المعركة النضالية التي قررتها اللجنة الإدارية؛
- تجدد رفضها لمسلسل الإجهاد على القدرة الشرائية للمواطنين عبر ترسيم زيادات صاروخية في المواد الاستهلاكية والخدمات، كما تعلن مساندتها لنضالات الطبقة العاملة والحركات الاحتجاجية السلمية المطالبة بالديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، كما تطالب الحكومة بالالتزام التام بحماية حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دولياً، وضمان حرية الرأي والتعبير والصحافة والحق في التظاهر السلمي. كما تطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي الحراك الشعبي بإقليم الحسيمة ونواحيها، وإعمال العقل والحكمة في معالجة هذا الملف وإنقاذ حياة المضربين عن الطعام؛
- تدين السياسات القمعية والعنصرية والاستعمارية للكيان الصهيوني وتجدد مساندتها لنضالات الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال، وتطالب بتجريم جميع أشكال التطبيع؛
- تقرر خوض معركة نضالية تصاعدية تبتدئ بإضراب وطني احتجاجي يوم 20 نونبر 2017، يليه إضراب وطني لأربعة (04) أيام تخول للمكتب الوطني أجره تنفيذه؛
- تقرر موازاة مع المعركة النضالية إنقاء دورة اللجنة الإدارية مفتوحة؛

وفي الأخير تهيب اللجنة الإدارية بكل السيدات والسادة الأساتذة إلى التعبئة من أجل الدفاع على الجامعة العمومية وعلى كرامة الأستاذ الباحث وتدعوهم إلى الالتفاف حول نقابتهم العتيدة: النقابة الوطنية للتعليم العالي.

حرر بالرباط يوم 8 أكتوبر 2017
اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

